

التخطيط للخدمات التعليمية في المدن العربية- دراسة تحليلية لبعض الدراسات العربية-
Planning of Educational Services in Arab Cities -An Analytical Study of Some
Arab Studies-

د. سهى حمزوي/ سهير لعور، جامعة خنشلة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/09/17)، تاريخ القبول: (2017/12/11)

Abstract :

Educational services are one of the most important services that contribute to the development of societies and their urbanization through the provision of scientific, technical and professional frameworks that help to build society in all fields such as: economy, society, politics, culture and technology, where education is the first link in the ladder of development in any country, whether advanced or backward , Which does not bear fruit except in accordance with a scientific process based on a set of measures adopted and directed by decisions and ongoing actions to achieve future goals based on planning grounds.

This article aims to identify the reality of planning for education al services in the arab countries through some studies and reports with the adoption of analytical descriptive approach to achieve that any successful planning is only accordance with the foundations and the international standards that ensure justice in the provision and distribution of these services to cities.

Keywords: Planning, Educational Services, City.

ملخص :

تعد الخدمات التعليمية من أهم الخدمات التي تسهم في تطور المجتمعات وتحضرها من خلال توفير الإطار العلمي والفنية والمهنية التي تساعد على بناء المجتمع في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، حيث يعتبر التعليم الحلقة الأولى في سلم التطور في أي بلد سواء كان متقدما أو متخلفا، الذي لا يحقق ثماره إلا وفق عملية علمية مبنية على مجموعة من التدابير المعتمدة والموجهة بالقرارات والإجراءات المستمرة لتحقيق أهداف مستقبلية مبنية على أسس تخطيطية. ويهدف هذا المقال إلى التعرف على واقع التخطيط للخدمات التعليمية في الدول العربية، من خلال بعض الدراسات والتقارير العربية حيث قمنا بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي، لنتوصل في الأخير إلى أن أي تخطيط ناجح لا يتم إلا وفق أسس ومعايير عالمية تضمن تحقيق العدالة في توفير وتوزيع هذه الخدمات على المدن.

الكلمات المفتاحية: التخطيط، الخدمات

التعليمية، المدينة.

مقدمة:

تعد المدينة أفضل بيئة استطاع الإنسان إقامتها مسخرا كل إبداعاته ومهاراته وإمكاناته البيئية والموارد الطبيعية في تحقيق ذلك، لذا تحولت إلى مركز للاختراع والازدهار العلمي والتكنولوجي، فتتوعد الأنشطة وزادت حاجات الإنسان إلى خدمات تلبي كل متطلباته الحضرية. ونظرا للتغيرات الكبيرة الحاصلة في المدن نتيجة التطور الكبير في استعمالات الأرض فيها وزيادة الحجم السكاني بفعل حركة الهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة، كان لتطور عمليات التحضر أثرا كبيرا في التركيز على الدراسات الحضرية التي أخذت تتناول مجمل التركيب البنوي للمدينة، ومنها دراسة توزيع الخدمات ومن بينها الخدمة التعليمية التي تهتم بنقل التراث المجتمعي والتقاليد، والقيم والمعتقدات، وخلق الشخصية المستهدفة من قبل المجتمعات لمواجهة تحديات الحياة حاضرا ومستقبلا من جيل إلى جيل وذلك لخلق حالة من التوازن ما بين هذه الخدمة والسكان. فقد شكل النمو السكاني السريع للمدن العربية حالة من الضغط الكبير على خدمات التعليم المعاصر بالمواصفات الغربية للمدرسة، لوجود خلل بين الموارد المحدودة والطلب المتزايد سواء كان مدفوعا بالطلب الاجتماعي على مقاعد الدراسة أم بالطلب الاقتصادي على الكفاءات والخريجين، مما شكل اختلالا في قضية توفير الخدمات التعليمية التي تعتبر من أكثر القضايا إلحاحا في الوطن العربي، التي يمثل فيها تحديد الاحتياجات والمعايير التخطيطية للخدمات إشكالية مهمة من إشكالات التنمية العمرانية، الذي يدعو إلى وقفة متأنية لمعالجة هذه القضية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف وتشخيص واقع الأوضاع التعليمية الحالية، مع تقييم الهيكل التعليمي القائم، ودراسة الارتباط القائم بين مكونات التخطيط من جهة ومتطلباته وتطلعاته المستقبلية من جهة ثانية. ناهيك عن تحديد نظرة مستقبلية لواقع تعليمي نموذجي يراعي احتياجات المدن للخدمات التعليمية.

هذا ما جعلنا نصل إلى محاولة تسليط الضوء بالتحليل والنقد على جانب مهم من هذا المبحث أو الانشغال المعرفي الكبير، والمتمثل في طرح التساؤلات الآتية:

1. ما هو واقع التخطيط للخدمات التعليمية في المدن العربية؟
2. كيف يسهم التخطيط في رفع كفاءة وكفاية الخدمات التعليمية في المدن العربية؟
3. هل يراعي التخطيط في المدن العربية المعايير العالمية في توزيع الخدمات التعليمية؟
4. ما أهم الصعوبات التي يواجهها السكان في توزيع الخدمات التعليمية بالمدن العربية؟

أولا- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من أهمية الموضوع في حد ذاته. باعتبار أن الخدمات التعليمية من أهم المرتكزات الأساسية في اكتشاف طاقات الطلبة الفكرية والذهنية، ولتوضيح أهمية التعليم في حياة المدينة العربية قمنا بتتبع مؤسساتها التعليمية من خلال قراءة لبعض الدراسات والتقارير التي

شخصت واقع التخطيط ومايعانيه من نقائص في توزيع هذه الخدمات على كافة أحيائها تلبية لاحتياجات ساكنيها.

ثانياً-أهداف الدراسة:

إن كل دراسة علمية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف يتم تحديدها مسبقاً، وعليه نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية:

1. الوقوف عن قرب لتشخيص واقع التخطيط للخدمات التعليمية في المدن العربية.
2. الكشف عن كيفية مساهمة التخطيط في رفع كفاءة وكفاية الخدمات التعليمية في المدن العربية.
3. التحقق من إتباع المدن العربية لمؤشرات ومعايير معترف بها عالمياً في توزيع الخدمات التعليمية.
4. عرض أهم الصعوبات التي يواجهها السكان في المدن العربية في مجال تخطيط الخدمات التعليمية.

ثالثاً-مفاهيم أساسية:

1- التخطيط:

لا شك أن مفهوم التخطيط أخذ حيزاً كبيراً لدى الباحثين وخضع للاختلافات النظرية والمعرفية الموجودة بين العلماء، إلا أننا سنحاول أخذ بعضاً من التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم. فقد عرفه أحمد كمال أحمد بأنه: "عملية اجتماعية مستمرة تتناولها جماعات أو قيادات شعبية يعاون فيها مهنيون متخصصون، وتتضمن دراسة ورؤية وتدبير وخبرة وتفكير لتعبئة الموارد الموجودة في المجتمع البشرية والمادية والمعنوية لتحقيق أهدافه" (المليجي، مهدي، 2004، ص.76) من هنا يمكن اعتبار التخطيط عبارة عن مجهودات متكاتفة بين هيئات وجماعات لتحقيق أهداف مسطرة من خلال دراسات ورؤى مضبوطة.

كما عرفه Zastro على أنه "دراسة الواقع بهدف التعرف عليه لتحديد المشكلات والإمكانات والموارد بهدف التوصل إلى وضع الخطط وتنفيذها ثم المتابعة والتقييم لها" (بدوي، 2003، ص.22)، أما فريدمان فيؤكد على أن التخطيط "طريقة تفكير وأسلوب عمل منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من أجل توجيهه وضبط عملية التغيير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحددة ومتفق عليها" (غنيم، 2001، ص.25-26)

يتضح لنا من خلال التعريفات السابقة أن التخطيط تفكير عقلائي منطقي مبني على مؤشرات آنية لتحقيق أهداف مستقبلية. إضافة إلى أن التخطيط عملية رصد وتتبؤ بالمستقبل بهدف تطوير الإنماء.

2- الخدمات التعليمية:

من المهم جدا قبل تحديد مفهوم «الخدمات التعليمية» - كمفهوم مركب - توضيح الحقل الدلالي لكل من مصطلحي «الخدمات» و «التعليم» ولو بشكل مقتضب ومفيد للغرض.

وقد عرف فيليب كوتر مصطلح «الخدمات» على أنها «أي نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدمها طرف ما لطرف آخر وتكون أساسا غير ملموسة ولا ينتج عنها أي ملكية وأن إنتاجها أو تقديمها يكون مرتبطا بمنتج مادي ملموس أو لا يكون» (فليسي، 2012، ص.26). وهذا يعني أن الخدمات هي عبارة عن أنشطة تقدم للآخرين لغرض تحقيق منفعة معنوية لا مادية. وتعرف الخدمة على أنها «نتيجة المجهودات الإنسانية أو الآلية التي تقابل احتياجات الناس» (فليسي، 2012، ص.27).

إن التعريف السابق يوضح لنا أن الخدمات أنشطة قابلة للتبادل من اختصاص مؤسسات خدمية. أما عن مصطلح «التعليم» فقد شهد الحقل الدلالي للتعليم، كظاهرة اجتماعية، ثراء كبيرا وتوعا من حيث المعاني، فعلى سبيل المثال اعتبره woodwarth بأنه: «عملية تؤثر في سلوك الفرد وتصرفه المقبل وتزيد من قدرته على التكيف مع المحيط.» (زايد، 1983، ص.25)

ويتفق معه هنا Munn الذي عرف بدوره التعليم بأنه «عبارة عن عملية تعديل في السلوك أو الخبرة» (زايد، 1983، ص. 25) بمعنى تغيير في السلوك للوصول به إلى أحسن حالة ينبغي أن يكون عليها واكتساب الخبرة الجديدة.

استنادا إلى ما سبق من معطيات، يمكن تعريف مصطلح «الخدمات التعليمية» على أنه عبارة عن أنشطة فعّية تقدمها مؤسسات أو جهات معينة من أجل ترقية العملية التربوية التي تهدف إلى تغيير سلوك الفرد عن طريق اكتساب المعرفة والمهارة والدراية الكافية بعلم من العلوم أو فن من الفنون أو صنعة من الصنائع، وذلك من أجل التكيف مع مختلف الوضعيات التي يتواجد فيها.

2- المدينة:

يعرف مصطلح «المدينة» تباينا في الحقل الدلالي من باحث إلى آخر، بحسب تخصص كل واحد، وكذا بحسب الوظيفة التي تؤديها المدينة ذاتها والحجم السكاني أو بالأحرى التركيز السكاني الذي تستوعبه.

وقد عرفت «المدينة» بدلالة المقياس الإحصائي في بعض الدول، حيث اعتبرت كل تجمع أو تركيز سكاني لا يزيد عدد أفرادها عن: 25.000 نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية و 30.000 نسمة في فرنسا و 20.000 نسمة في اليابان وبلدان العالم النامي بأقل من 11.000 نسمة في مصر مثلا " (غيث، 1995، ص.35) تبقى هذه الرؤية الإحصائية ضيقة وتختلف من بلد إلى آخر، كما أن التقيد بمقياس واحد لتحديد المدينة يعتبر مقياسا غير دقيق.

كما يعرف <حروريت بارك R. Park>< المدينة أيضا بأنها: "اتجاه عقلي، فهي مجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، إنها نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص ويصف قائلاً: أن المدينة في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب فإنها تعتبر منطقة ثقافية بنمطها الثقافي المتميز" (غيث، 1995، ص.135) فحسب رأيه تحمل المدينة وظيفة اجتماعية ثقافية إلى جانب وظيفتها السكنية وليست مجرد تجمع للأفراد فحسب.

ويرى ويرث worth "أن المدينة هي المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية، إلى أقصى جهات من الأرض، ومنها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس" (رشوان، 2005، ص.7).

وعليه يمكن اعتبار المدينة بناء اجتماعي حضري يتواجد ضمن حيز مكاني محدد، يتميز بثقافة خاصة، ويتضمن مجموعة من العلاقات والأدوار المتبادلة تتكامل فيما بينها وظيفيا لتحقيق لأفراد وجماعات المجتمع المحلي الحضري حاجاتهم المتعددة والمتنوعة بطريقة منظمة ومهيكلية.

رابعاً- عرض وتحليل واقع الخدمات التعليمية في المدن العربية:

1- عرض وتحليل أهم الدراسات العربية:

- دراسة نجيل كمال عبد الرزاق، ونعم فيصل يوسف بعنوان: كفاءة توزيع الخدمات التعليمية في منطقة الأعظمية، اهتم البحث بتحليل كفاءة مواقع الخدمات التعليمية في منطقة الأعظمية وهدف إلى معرفة مواقع القصور في توزيع هذه الخدمات توزيعاً عادلاً حسب متطلبات خطة التنمية التربوية واستندت الفرضية على أن تخطيط الخدمات التعليمية للمنطقة يعتمد معايير تستند على هذه الخدمات كما ونوعاً وتوزيعاً مكانياً وأن هذه المعايير ستعتمد في قياس مستوى الحاجة لها مستقبلاً وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

- قلة أعداد رياض الأطفال بشكل لا يوازي عدد السكان وكثافتهم.
- بعض المدارس الابتدائية لم تحقق معيار المسافة البالغ 500م-750م.
- عدم تجانس توزيع المدارس الابتدائية بما يلبي حاجة المحلة السكنية.
- مساحات المدارس بصورة عامة أقل من المساحات المطلوبة أي خارج المعايير المعتمدة.
- دراسة عوني عبد الهادي عثمان مشاقي، بعنوان: تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية في محافظة نابلس، تمحورت إشكالية الدراسة حول ضرورة معالجة المشاكل المرتبطة بمسائل التخطيط الطبيعي من أجل تنمية وتطوير المرافق الخدماتية، من حيث موقعها وتوزيعها الجغرافي ومستوياتها في ضوء نظام التجمعات العمرانية، مع اعتماد أكثر من منهج علمي مثل المنهج التاريخي الذي يعتمد على دراسة تاريخ المنطقة والتزايد السكاني في محافظة

نابلس، بالإضافة إلى المنهج الوصفي الذي اعتمد جمع المعلومات التي حددها الباحث. أما النتائج التي توصل إليها البحث فهي:

- توصلت الدراسة إلى أن الخدمات الصحية والتعليمية وجدت اهتماما ملحوظا من قبل السلطات الوطنية بالمقارنة مع قطاع الخدمات الثقافية والترفيهية التي لم تجد أية اهتمامات في توزيع مواقعها وعدم اعتماد معايير محددة يستند عليها لهذه الخدمات.

- توزيع عادل للخدمات التعليمية بالأخص رياض الأطفال والمدارس الأساسية والثانوية بالنسبة للتجمعات السكانية.

- وجود بعض المدارس خارج نطاق المعايير العالمية لبعدها عن أبعد مسكن في التجمع.

- دراسة فريال واصف محمد الحاج محمد بعنوان: **تقييم وتخطيط الخدمات التعليمية في مدينة طوباس** جاءت هذه الدراسة لتقييم واقع استخدام التخطيط المكاني من أجل اقتراح أفضل المواقع بحيث تتناسب مع حجم السكان ومع التطور العمراني في المستقبل. حيث تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل وتقييم البيانات التي تم جمعها من الجهات المعنية ومقارنتها بالمعايير التخطيطية بالإضافة إلى المسح الميداني للتعرف على مستوى الرضا عن الخدمات التعليمية. توصلت الدراسة الى أن مدينة طوباس تعاني من نقص الخدمات التعليمية وأن نمط توزيعها من النوع المتجمع، وتبين أن نطاق تأثير رياض الأطفال يغطي أجزاء بسيطة من مساحة منطقة الدراسة حيث بلغت نسبة المنازل التي تقع ضمن نطاق الخدمة 20% فقط من مجموع المنازل وأن 75% من رياض الأطفال لا تحقق حتى الحد الأدنى من نصيب الطفل من المساحة الكلية المطلوبة والبالغة 5م². أما المدارس فجميع المدارس الأساسية الدنيا والعليا والثانوية لا تحقق حتى الحد الأدنى من المعيار العالمي المتعلق بنصيب الطالب من المساحة الكلية المبنية.

- دراسة أسعد علي سليمان أبو غزالة بعنوان **الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي وأثره على التنمية العمرانية لمدينة القاهرة**، ارتكزت إشكالية البحث حول النمو الحضري لمدينة القاهرة وأثر ارتفاع الكثافة السكانية في قطاع الخدمات وما يشكله الوضع الراهن لمنشآت التعليم الأساسي في مدينة القاهرة، أما عن فرضية البحث يحاول الباحث إثبات أن تحقيق الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي داخل المدينة تساهم في تحقيق التوازن في استعمالات الأراضي على مستوى المدينة بين المباني السكنية والخدمات المطلوبة لسكانها والذي يمثل الميزان الحقيقي في تفعيل تنمية عمرانية شاملة داخل المدينة في شتى قطاعاتها. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

نقص البرنامج الوظيفي للمدارس الحكومية من حيث مكوناتها الفراغية الداخلية والخارجية اللازمة لنشاطات التلاميذ المختلفة.

- بساطة التشكيلات والكتل لمباني التعليم الحكومية.
- أثبتت الدراسة عدم ملائمة كثير من المدارس الخاصة من حيث موقعها بالنسبة لسكن المشتركين.

تكشف الدراسات المعروضة سابقا عن واقع تخطيط الخدمات التعليمية في أغلب مدننا العربية، والملاحظ أنها تشترك في أغلب النتائج من نقص توزيع الخدمات، وعدم اتباع المعايير في تخطيط المدارس وتوزيعها وفق احتياجات السكان.

2- واقع الخدمات التعليمية في الوطن العربي:

نتناول هنا أوضاع الخدمات التعليمية في مختلف الدول العربية، من خلال التركيز على تفاوت القدرات المؤسسية في القطاع التعليمي بين تلك الدول، وكذلك الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤدي دورا مهما في التأثير على عملية النهوض والتطور مع تخصيص هذه الخدمات التعليمية من حيث: تحليل مستوى هذه الخدمات ونوعيتها ومدى تأثيرها على القدرات الوطنية.

ويشير تقرير التنمية العربية لعام 2015 إلى أنه على الرغم من جهود الدول العربية لتوسيع نطاق التعليم في مراحل الطفولة المبكرة إلا أن برامج التعليم المبكر ليست من أولويات المؤسسات التعليمية في مختلف الدول العربية، وذلك لغياب وعي الأسر بشأن منافع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على اعتبار أنها "فترة مواتية لتعلم أسس السلوك الاجتماعي الذي يعد الطفل للتفاعل مع الحياة الاجتماعية المنظمة في المراحل العمرية التالية وما تتطلبه من عمليات التوافق" (شحاتة، 2004، ص11) "ووفقا لآخر التقارير الصادرة عن منظمة اليونسكو نجد ارتفاعا للمعدل العالمي للقيود في مرحلة ما قبل الابتدائي من 34.6 عام 2000م إلى 53.6 في عام 2012م مما يعكس زيادة ب 19 نقطة مئوية على مدى 12 سنة" (المعهد العربي للتخطيط، 2015)، وبالمقارنة لم تسجل الدول العربية زيادة في متوسط معدلات القيد في مرحلة ما قبل الابتدائي إلا ب 9.8 نقطة مئوية للفترة نفسها من 15.5% عام 2000م إلى 25.3% عام 2012م، وبالاستناد إلى بعض التقارير الوطنية بالدول العربية لم تتجاوز معدلات القيد في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي ما نسبته 70% بين عامين 2012 و 2013م سوى في أربع دول فقط "قطر، الجزائر الإمارات، الكويت بمعدلات كمايلي تباعا 72.8%، 75%، 79.4%، 82.5%، في حين لم تتجاوز النسبة 1% في اليمن و5% في سوريا، لتبلغ في السعودية 13% في الفترة ذاتها" (المعهد العربي للتخطيط، 2015)

"وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي: توضح البيانات أن الدول العربية سجلت تقدما ملحوظا من ناحية توسيع نطاقه، حيث ازداد القيد بنسبة 72% خلال الفترة التي تغطيها خطة التعليم للجميع منذ عام 2011، التحق 4.1 مليون طفل في التعليم الابتدائي.. ليلبغ المعدل الاجمالي في الجزائر ولبنان نسبة تفوق 75% في حين مازال هذا القيد في جيبوتي واليمن دون 5% ليزداد هذا المعدل في

الجزائر من 2% عام 1999 إلى 75% عام 2011، وهي أكبر زيادة في المنطقة" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2014، ص.8)

ومن أبرز الصعوبات التي تحول دون تعميم التعليم الابتدائي: ارتفاع كلفة التحاق الأطفال بالتعليم، وضعف البنية التحتية لمنظومة التعليم وغيرهما، حيث يوجد في الوقت الراهن حوالي 5ملايين طفل في المنطقة العربية في سن التعليم الابتدائي لا يزالون خارج أسوار المدارس؛ منهم 3ملايين من الفتيات بنسبة مقدارها 60% وذلك يرجع إلى ضعف استقرار بعض الدول العربية في الوقت الراهن.

وتشير البيانات المتاحة لعام 2012م إلى أن معظم الدول قدمت جهودا ملحوظة في مجال تعميم التعليم الابتدائي "بمعدل يتراوح ما بين 91.72% في السعودية و99.88% في الجزائر و71% في السودان و51.55% في موريتانيا إلا أن هناك حاجة لمزيد من الجهود لتعميم التعليم الابتدائي. (المعهد العربي للتخطيط، 2015). وتتطلب هذه الجهود كما أشار إليها شبل بدران إلى "بذل المزيد من الجهد والتنسيق بين الدول العربية، في وضع السياسات والبرامج والمخططات، والقوانين وتوفير الدعم ونشر التوعية، وتكثيف الحملات الإعلامية وإعداد وتدريب الكوادر المتخصصة" (بدران، 2004، ص35) كخطة تساعد على تعميم التعليم الابتدائي بالوطن العربي.

ويصنف التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2013/2014 الدول العربية التي تحاول تحقيق ضمان التحاق جميع الأطفال بالتعليم الأساسي وانهاهه هي: (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2014، ص.12)

- الدول التي بلغت الهدف وتقترب منه: الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، عمان، قطر، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة.

- الدول البعيدة عن بلوغ الهدف لكنها تحرز تقدما نسبيا ملحوظا: موريتانيا، اليمن.

- الدول البعيدة عن بلوغ الهدف والتي تحرز تقدما ببطيئا أو تبتعد عن الهدف: الأردن، فلسطين.

- الدول البعيدة للغاية عن الهدف: جيبوتي.

- الدول ذات البيانات غير الكافية: البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، السعودية، السودان.

أما بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي، فتوضح البيانات أن معدل القيد العالمي ارتفع من 71.8% في عام 2000م إلى 84.5% في عام 2012م، وسجلت الدول العربية ارتفاعا في متوسط المعدل الإجمالي للقيد من 76.9% إلى 89.3% في الفترة نفسها وتبين أن 8 دول سجلت معدلات تتجاوز 90% في عام 2012م، "في حين سجلت كل من موريتانيا واليمن معدلات متدنية؛ 31.9%، 56.6%تباعا، فشهدت عديدا من الدول العربية تقدما ملحوظا في المعدل الإجمالي للقيد في هذه

المرحلة؛ ففي المغرب من 50.2% عام 2000م الى 83.9% وفي عُمان من 91.6% إلى 98.3% للفترة ذاتها" (المعهد العربي للتخطيط، 2015).

أما بالنسبة للجامعات "فتشير بيانات منظمة اليونيسكو لعام 2010 إلى أن نسبة الجامعات والمعاهد العليا الحكومية بلغت 36.8% مقابل 63.8% للخاصة، وأن نسبة الجامعات الحكومية تكاد تتساوى مع نسبة الجامعات الخاصة 51.5% مقابل 48.5% أما فيما يتعلق بتوزيع الطلاب فإن القطاع الحكومي ما يزال في الصدارة على مستوى دول المنطقة العربية". (المعهد العربي للتخطيط، 2015)

خامسا- أهمية التخطيط للخدمات التعليمية في تطوير المدينة العربية:

1- العوامل المؤثرة في تخطيط الخدمات التعليمية:

يعتبر التخطيط للخدمات التعليمية ضرورة حتمتها الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيش فيها مجتمعنا العربي الحديث، مع حدوث عدم توازن بين متطلبات وحاجات المجتمع للتعليم، الأمر الذي أسهم في اتخاذ تدابير وإجراءات تتصل بسياسة التعليم واتجاهات نموها كما وكيفا لإعادة التوازن بين متطلبات المجتمع من التعليم، وقدرة أجهزة التعليم على الوفاء بهذه المتطلبات.

ومنأهم العوامل المؤثرة في تخطيط الخدمات التعليمية بالدول العربية نذكر ما يلي:

1-1 الزيادة السكانية: تعتبر عاملا مهما في تصاعد الطلب الاجتماعي على التعليم عاما بعد عام، الذي يفرض على الدول العربية ضرورة التخطيط العقلاني لنظام تعليم يواجه مطالب السكان المتزايدة" وحصول أبناء المجتمع على الفرص التعليمية المناسبة، تطبيقا للمبادئ الأساسية التي ترفعها الدول، ومبدأ حق كل إنسان في تربية تتناسب قدراته وطموحه" (محمد، 2003، ص.288) وهو الأمر الذي يلزم إعادة النظر في عمليات التخطيط للخدمات التعليمية في جميع مراحل التعليم مع مراعاة أساليب تعليم وتعلم متطورة، وتقديم أنواع تعليمية بصيغ ومستويات حديثة تستجيب لمطالب السكان.

1-2 التغير في التركيب الاقتصادي: أدى ظهور حركات التصنيع خاصة خلالالقرن العشرين إلى نمو القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الخدمات. ولاشك أن احتمالات النمو الاقتصادي حاليا ومستقبلا تشير إلى أنه سيحدث تضخم هائل في القوى العاملة بالخدمات، مما يتطلب معه تخطيطا جيدا لتوظيف المخرجات التعليمية، وتوزيعها توزيعا عادلا في مجالات المجتمع.(أبو النصر، 2009، ص.46)،

1-3 التركيب الوظيفي: أدى التطور الاقتصادي الحديث إلى تغيير في التركيب الوظيفي لجميع القطاعات الاقتصادية، فالصناعة الحديثة تحتاج إلى قوى عاملة على درجة عالية من المهارة والتعليم، الذي أدى الى زيادة الطلب على التعليم وخاصة في مرحلة التعليم العام والتعليم الجامعي،

"وقد حتم هذا إحداث تخطيط للتعليم، لمواجهة الاحتياجات التعليمية المختلفة التي حتمتها ظروف هذه التغيرات في التركيب الوظيفي للمجتمع" (سعد، 2007، ص.61)

1-4 التقدم العلمي والتقني: وضع التقدم العلمي والتقني في أيدي المسؤولين عن استراتيجية التخطيط العلمي في المجتمع طاقات لا حدود لها هذا ما جعل الدولة تنظر إلى التخطيط للخدمات التعليمية كأداة لازمة لتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع في جميع مجالاته وأنشطته.

1-5 زيادة مستوى الدخل: كلما ازداد دخل الفرد ازدادت رغبته في التعليم، الذي يؤدي إلى زيادة الميزانية المقررة للتعليم. مما يترتب عليه ضرورة وضع تخطيط تعليمي جيد للنمو والتقدم العلمي، لكي يستطيع الوفاء بالاحتياجات التعليمية.

1-6 التنمية الاجتماعية: خلق النمو الاجتماعي والنفسي للأفراد جوا مناسباً للإيمان بالتخطيط للخدمات التعليمية، الذي اتخذته الدولة سبيلاً، وطريقاً لرسم إشارات العمل في المستقبل على المدى القصير والبعيد.

"بما أن التعليم عملية لا يمكن أن تتم في فراغ، ولا يمكن أن تتم بمعزل عن المجتمع الذي يعد أنباءه للحياة فيه. يجب أن تراعي وزارة التربية والتعليم عند وضعها لخطةها التعليمية بعض الأهداف الجوهرية التي تحقق تقدم ونمو المجتمع وجماعته وتعمل على رفع مستوى أبناءه وتنميتهم اجتماعياً وتربوياً واقتصادياً" (سعد، 2007، ص.62)

2- أساليب تخطيط الخدمات التعليمية وتقنياتها:

عندما يعد المخطط خطة تعليمية، ويصممها يلجأ إلى استخدام بعض أساليب التخطيط التعليمي، وأدواته التي تساعده في إنجاز خطته مع إجادته استخدامها ومعرفة تفصيلاتها الدقيقة، ليتمكن من وضع خطة تعليمية مدققة، ومحكمة، ومن أهم هذه الأساليب: الخريطة المدرسية، وتقدير التكلفة والعائد، الاسقاطات الطلابية، وغير ذلك.

2-1 أسلوب الخريطة المدرسية: هو مفهوم يحمل في طياته إلى جانب تشخيص الواقع "سمة التنبؤ بما يجب أن يكون عليه وضع المؤسسات التعليمية في المستقبل ضمن أفق زمني محدد" (الدرويش، 2008، ص.451) وأيضاً هي: "خطة متكاملة للنمو التعليمي لأي إقليم أو منطقة أو مدينة بحيث تضمن هذه الخريطة لعدد من المدارس وأنواعها ومراحلها التي تنتمي لها ومواقعها، وأنها خطة تعليمية مجسدة للتطور المستقبلي للتعليم على مستوى كل منطقة أو مدينة في أي مجتمع، ويتم تحضيرها في إطار الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتوافق مع خطط التنمية القومية بالتناسب مع خطط التنمية للتربية والتعليم والثقافة" (حافظ، البحيري، 2006، ص.

(208)

إن استخدام المخطط التعليمي أسلوب الخريطة المدرسية، كأحد أساليب التخطيط المصغر يساعده في تحقيق المساواة في توزيع الخدمات التعليمية بين الأقاليم المختلفة، وداخل الإقليم الواحد، وفي تشخيص الوضع الحاضر للمباني المدرسية، وتحديد واقع المباني المدرسية؛ من حيث توزيعها، وعددها، ومدى كفايتها، وكفائتها ليبنى بذلك الإسقاطات المستقبلية للتنبؤ بتوزيعها المثالي على كافة أنحاء الإقليم في المستقبل، مستخدماً في ذلك مجموعة من المعايير التي تناسب ظروف إقليم الدراسة واحتياجاته" (سعد، 2011، ص.155) فالسؤال الرئيس الذي تطرحه الخريطة المدرسية ويسعى المخطط التعليمي للإجابة عنه هو: أين تحدد المواقع المثلى للخدمات التعليمية؟ هذه المواقع التي تعتمد على المعايير والمواصفات، التي تضعها الهيئات المختصة؛ فمتى وجدت هذه المعايير، والمواصفات أمكن التنبؤ بأعداد المدارس الجديدة المطلوبة في المناطق الجغرافية المختلفة ليتمكن أكبر عدد ممكن من التلاميذ الاستفادة من الخدمة التعليمية.

2-2 أسلوب الإسقاطات: تعد الإسقاطات الطلابية أداة أساسية في التخطيط، وفي رسم معالم السياسة التعليمية، ومن الأساليب المهمة التي يجب على المخطط التعليمي إجادتها؛ حيث بواسطتها يمكن التنبؤ بأعداد الطلاب المتوقع التحاقهم بالتعليم في سن معين، وما يترتب على ذلك من التنبؤ بالاحتياجات التعليمية، والتجهيزات اللازمة لهؤلاء الطلاب، سواء من حيث توفير المباني والتجهيزات، أو توفير أعداد معينة من المعلمين.

2-3 أسلوب تقدير التكلفة أو الفائدة: يعرف هذا الأسلوب حسب رأي ساسون (sassone) وإسكافير (schaffer) على أنه "تقدير وتقييم لصافي العوائد المصاحبة لعدد من البدائل المقصود منها تحقيق أهداف عامة محددة" (اليامي، 2005، ص.114) يقدم هذا الأسلوب العديد من المعلومات الضرورية عن كيفية الربط بين التعليم وسوق العمل، وكذلك تأثير الاقتصاد في بدائل السياسات التعليمية وخياراتها.

3-المعايير المعتمدة في تخطيط الخدمات التعليمية:

تشمل الخدمات التعليمية المطلوب تخطيطها في المدينة بأحيائها ومحلاتها على دور الحضانه ورياض الأطفال والمدرسة الابتدائية، وأحيانا مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية، أما المدرسة الثانوية والإعدادية فيمكن توافرها على مستوى مجموعة من الأحياء والمحلات لأنها تحتاج على عدد كبير من السكان، وتسبق مراكز دور الحضانه ورياض الأطفال مرحلة التعليم الابتدائي الإلزامي حيث تلعب دورا مهما في حياة المدينة خاصة بعد دخول المرأة ميدان العمل، ويتراوح سن الأطفال في دور الحضانه من 2.5 إلى 4 سنوات، أما أطفال الروضة فهم في سن 4 أو 5 سنوات أي قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية (الطيف، آخرون، 2009، ص.111)

يعرف قاموس أكسفورد المعيار Standard على أنه "نموذج يعطي للمقاييس والأوزان قيمتها الحقيقية، أو هو مستوى ودرجة محددة لأي قياس كونه شيئاً ملزماً يخدم أغراض معينة. والمعايير هي مستويات تقاس بها الأعمال وقد تكون معايير فنية، أو اجتماعية. تستخدم للوصول الى أهداف التخطيط" (عبد الرزاق، يوسف، 2007، ص.4)

وسيمت التمييز بين نوعين من المعايير كمايلي:

3- 1 - المعايير الكمية والوصفية: من أجل النهوض بواقع الخدمات التعليمية تم اعتماد عدة معايير كمية ووصفية عالمية، ويرتبط تقييم تلك الخدمات في أي منطقة بتلك المعايير ومن ثم تحديد مدى تطورها أو تخلفها، حيث تضم عناصر مسافية ومساحية واستيعابية وعددية وموقعية وعلمية معتمدة في كل دول العالم.

3-1-1-3 المعايير المسافية: من المعايير المهمة في تقييم الخدمات التعليمية معيار المسافة بين مسكن الطالب والمدرسة، الفترة الزمنية التي يحتاجها الطالب للانتقال من المسكن إلى المدرسة مشياً على الأقدام يعتبر من العوامل المهمة التي يجب اعتمادها كمعايير أساسية في عملية التوقيع المكاني للخدمات التعميمية، لذا ينبغي أن يتبع مبدأ التدرج الهرمي، حيث توزع الخدمات في المدينة ضمن أربع مستويات هي المحلة/ الحي / القطاع / المدينة: (عبد الرزاق، يوسف، 2007، ص.6)

3-1-1-3-1 المحلة: Neighborhood Level وتتألف من 350- 450 عائلة أيبحدود 2000- 2500 نسمة.

3-1-1-3-2 الحي: Community Level ويتألف من 4-5 محلات أي 10000- 12000 نسمة.

3-1-1-3-3 القطاع: District Level ويتألف من 4-5 أحياء أيحوالي 40000-60000 نسمة.

حيث تم وضع مسافات محددة لكل مرحلة من مراحل الدراسة تتناسب مع عمر الطالب وقدرته على قطع تلك المسافة كما يلي:

- دور الحضانة ورياض الأطفال: "قرب المدرسة عنم كان السكن للأطفال المنتسبين للمدرسة بحيث تكون المسافة في حدود (200-400م) وعليه يجب مراعاة ذلك في توزيع المساكن في الحي أو المجاورة السكنية.(يوسف، 2007، ص.48) مع الالتزام بـ "روضة واحدة لكل 5000 نسمة من السكان وبمساحة 3250م²" (سعيد، شعلان، 2014، ص.322)

- الدراسة الابتدائية: أقل من 1000م، وتحدد في الغالب ما بين 500 إلى 700م، حيث يكون الطالب في المرحلة الابتدائية بعمر ما بين 6 إلى 12 سنة" (الدليمي، 2009، ص.94) وتعد هذه المسافة مثالية يسهل قطعها.

- الدراسة المتوسطة والثانوية: تحدد المسافة ما بين 1000 إلى 1500م حيث يكون عمر الطالب في هذه المرحلة ما بين 12 إلى 18 سنة فيكون قادرا على تحمل مسافة أطول مما كانت عليه في المرحلة السابقة.

3-1-2 **المعايير المساحية:** يعبر هذا المعيار عن حصة الطالب من مساحة الصف أو غرفة الدراسة وحصته من المساحة المسقفة والمساحة الكلية للمدرسة.

3-1-3 **المعايير الاستيعابية:** ويعتبر من المعايير المعتمدة في تقييم كفاءة الخدمات التعليمية في أي مكان، حيث استخدم معيار دولي في هذا المجال وهو " كل صف يضم 25 طالب فقط ويحد أقصى لا يزيد عن 30 طالب" (الدليمي، 2009، ص.97)، ويعتبر هذا العدد وبحسب الدراسات عددا مثاليا في كل مراحل الدراسة دون الجامعية، وأي زيادة في عدد الطلبة في الصفوف ينتج عنه إرباك في العملية التعليمية من جوانب عدة.

3-1-4 **معيار عدد المدارس بالنسبة لعدد السكان:** وتعتبر العلاقة بين عدد السكان والمدارس علاقة طردية، أي كلما زاد عدد السكان زاد عدد المدارس، وتكون هذه الزيادة في كل مراحل التعليم، ففي المبادئ التخطيطية الأساسية لكل محلة سكنية مدرسة ابتدائية وروضة أو دار حضانه، وبما أن عدد سكان المحلة السكنية يختلف من مدينة إلى أخرى، وكلما كان عدد السكان كبيرا ازداد عدد سكان المحلة ليتجاوز في المدن المليونية 10000 نسمة، وإذا ما تم اعتبار نسبة الطلبة من السكان حوالي 10% فهذا يعني أن عدد الطلبة سيصل إلى 1000 طالب، وعليه تحتاج المحلة إلى أكثر من مدرسة، وإذا ما زاد عدد السكان إلى أكثر من 10000 نسمة ربما تتطور الحاجة إلى مدرسة متوسطة، لتصل بعض الدراسات التخطيطية إلى أن حاجة السكان للمدارس تكون كما يلي" (الدليمي، 2009، ص. 98)

- مدرسة ابتدائية لكل ما بين 2000 و4000 نسمة.
- مدرسة متوسطة لكل تجمع سكاني يتراوح عددهم ما بين 5000 و15000 نسمة.
- مدرسة ثانوية لكل تجمع سكاني يتراوح عددهم ما بين 18000 و70000 نسمة.
- التعليم العالي "لا يشترط معيار خاص بمواقع الجامعات أو المعاهد أو الكليات، باستثناء بعض دراسات هيئة الأمم المتحدة التي توصي بإنشاء جامعة في كل مدينة يصل عدد سكانها إلى نصف مليون نسمة أو أكثر" (مشافي، 2008، ص.34)

3-1-5 **معيار الأمان:** من الجوانب المهمة التي يجب أخذها عند اختيار موقع المدرسة مايلي:

- أن لا يقطع الطالب طريق مرور سريع أو طريقا رئيسيا، ويفضل أن يكون موقع المدارس على الشوارع الثانوية أو الفرعية لتوفير عنصر الأمان، والابتعاد عن ضوضاء الطرق السريعة والرئيسية.
- أن تكون الأبنية مصممة بصورة قادرة على مواجهة الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها المنطقة بصورة مستمرة.
- أن تبعد المدرسة عن محطة تعبئة الوقود أو خزانات الوقود تحسبا لحدوث حريق يصل إلى مكان تدرس الطلاب.
- أن تكون المدارس بعيدة عن مواقع جمع النفايات والمستنقعات، التي تكون مصدرا لجلب بعض الأمراض للأطفال.
- **معيار مستوى التعليم:** يعتبر من المعايير الجوهرية التي يجب التأكيد عليها عند تقييم الخدمات التعليمية، والذي من المؤسف تم إهماله في الدراسات المختلفة "وهذا ما تؤكد دراسة اليونيسكو في 2008، التي تشير إلى أن أهم أسباب التسرب المدرسي يعود إلى": (حسونة، 2011-2012، ص.22)
- عدم ملائمة الأبنية المدرسية للمعايير العالمية.
- قلة التجديد في طرق التدريس، ووجود خلل في إدارة الصف.
- عوامل نفسية مثل الاكتئاب، القلق، الانطوائية.
- 3-2 المعايير الهندسية:** تعتمد أساسا على تحديد الكثافة السكانية والحجم السكاني، ليتم تحديد أحجام الخدمات المطلوبة والمعايير التخطيطية للمباني المدرسية على أن تراعي الجهة المعنية التعليمات التالية: (حسونة، 2012، ص.35)
- أن يوفر التصميم الفراغات المقفلة والمفتوحة لجميع الأنشطة التربوية والتعليمية بما يوفي الاحتياجات التعليمية والوجدانية والبدنية والروحية وتكاملها للتلميذ.
- مراعاة الجوانب البيئية في التصميم من كل جوانبها الفيزيائية والحضارية.
- مراعاة استخدام الأسس المطلوبة في التصميم المعماري لطريقة بناء مناسبة وحديثة.
- مشاركة المتخصصين بتخصصاتهم المختلفة لتحديد المعايير التربوية وأثر الاتجاهات التربوية الحديثة عليها.

خاتمة:

يتضح لنا في نهاية هذا المقال أن التخطيط يعد الخطوة الأولى في سلم التطور، والتي ترتبط أساسا بالخلفية العلمية للإنسان، وكل مشروع يقدم عليه الإنسان أو الدولة لا بد أن يكون وفق خطة معدة مسبقا تتضمن كل ما يخص المشروع من بدايته إلى نهايته، ويجب أن يكون هذا الإنسان

مختصا في هذا المجال، فأى خطأ يرتكبه المخطط تكون خسائره باهظة اجتماعيا واقتصاديا، فتقديم الخدمات التعليمية والتخطيط لها حاضرا ومستقبلا يسهم فعلا في توفير احتياجات المدن العربية بما يلزم السكان والذي لا يتحقق إلا بتخطيط مسبق لغرض رفع كفاءة أداء الخدمات التعليمية في المدن، وهذا ما تعتمده المدن والدول المتقدمة في استخدام أسلوب التخطيط بكل أنواعه لغرض تحقيق التقدم المتوازن في كل جوانب الحياة على عكس الدول المتخلفة التي لا يتبع الكثير منها برامج تخطيطية تعتمد غالبا أسلوب القرارات غير المدروسة، الذي جعلها تسير في ركب الفوضى والتخلف ليكون الإنسان ضحية القرارات غير المنطقية البعيدة عن أسس ومبادئ التخطيط السليم، ويعد وصف جملة من المعطيات وتحليلها استنادا إلى المنهج الوصفي توصلنا إلى النتائج الآتية التي تعد بمثابة إجابة عن التساؤلات التي سبق وقمنا بطرحها في مستهل البحث.

1. يكشف واقع التخطيط للخدمات التعليمية في المدن العربية عن غياب التوزيع العادل للخدمات التعليمية بالنسبة للتجمعات السكانية إضافة إلى وجود بعض المدارس خارج نطاق المعايير العالمية، ولا ننس ضعف استقرار بعض الدول العربية في الوقت الراهن الذي دفع بسكانها إلى البحث عن الأمان والعيش أكثر من التعلم والوصول إلى أعلى الدرجات.

2. يعمل التخطيط على رفع كفاءة الخدمات التعليمية وكفائتها من خلال إتباع الجهات المختصة المعايير الكمية والوصفية والهندسية الموضحة سابقا والمعمول بها عالميا قبل وأثناء إنشاء الخدمات التعليمية.

3. تفتقد أغلب الخدمات في المدن العربية لكفاءة التوزيع وفقا للمعايير المعترف بها مثل: الزيادة في أعداد المدارس في أحياء وقلتها في أحياء أخرى وهو الأمر الذي أدى إلى التوزيع غير المتوافق مع احتياجات السكان. كما تفتقد لضوابط تخطيطية دقيقة تراعي مساحات لتلبية حاجة المدارس.

4. يواجه السكان بعض الصعوبات في توزيع الخدمات التعليمية أهمها:

- بعد موقع المدرسة عن مكان الإقامة الذي يستنفد الوقت والجهد.
- غياب تحديد مواقع الخدمات موزونا بالحجم السكاني في المنطقة لضمان سهولة الوصول لمواقع هذه الخدمات.

- الكثافة العالية للتلاميذ في الفصول الدراسية.

- قلة أعداد رياض الأطفال بشكل لا يوازي عدد السكان وكثافتهم.

توصيات البحث:

إن خدماتنا التعليمية تعاني مشاكل موضوعية وتعاني ضعفا ونقصا، ونحن في أشد الحاجة إلى البحث عن علاج موضوعي ملائم لمسائل تعيشها الآن معظم المدن العربية ونحتاج في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى منظومة لا تكفي بأن تتكيف مع واقع المجتمع بل ينبغي أن تعالجه وفق

معايير عالمية لمواكبة التغييرات الكبرى التي تحدث في العالم. ولكي نستطيع تقييم كفاءة تخطيط الخدمات التعليمية نؤكد بدورنا على اعتماد جملة من العناصر أشار إليها الدليمي في مؤلفه تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية وهي:

1. اعتماد المعايير التخطيطية المذكورة سابقا في عملية توزيع الخدمات التعليمية بشكل مساوٍ يخدم جميع سكان منطقة الدراسة بحسب توزيعهم وكثافتهم.
2. استخدام التقنيات الحديثة في مجال التعليم من الحاسوب وآلات ومعدات ومختبرات والتي تزيد من قدرات الطالب وإمكاناته.
3. التعرف على المشاكل التي تواجه الطلبة والتي تتعلق منها بالجوانب التعليمية من مناهج ومدرسين.
4. الوقوف على المشاكل التي تواجه إدارات المدارس، سواء ما يتعلق منها بالجهات المسؤولة أو بالمجتمع.
5. تحديد المشاكل التي تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والمواصلات.

قائمة المراجع

- الحاج، فريال واصف محمد (2010)، تقييم وتخطيط الخدمات التعليمية في مدينة طوباس بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الدليمي، خلف حسين علي، (2009)، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس، معايير، تقنيات)، ط1، عمان، دار صفاء.
- الدرويش، فواز ويس العلي، (2008)، <<إعداد خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الأساسي(دراسة في مركز ناحية هجين منطقة البوكمال بمحافظة دير الزور>>، مجلة جامعة دمشق، المجلد24، العدد1، صص445-484.
- الطيف، بشير إبراهيم، وآخرون، (2009)، خدمات المدن (دراسة في الجغرافية التنموية)، ط1، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب.
- الياحي، أحمد مداوس، (2005)، <<تقنية تحليل التكلفة- العائد: أسلوب ناجح في تحليل السياسات والبرامج العامة>>، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد2، صص113-167.
- المليجي، إبراهيم عبد الهادي، ومهدي محمد محمود، (2004)، التخطيط للتنمية، دط، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- أبوالنصر، مدحت محمد، (2009)، تطوير المدارس، ط1، القاهرة، الروابط العالمية للنشر والتوزيع.

- أبو غزالة، أسعد علي سليمان، (2010)، <<الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي وأثره على التنمية العمرانية لمدينة القاهرة>>، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي الحادي عشر، جامعة الأزهر، ديسمبر 21-23، ص ص 159-171.
- بدوي، هناء حافظ، (2003)، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، لإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- بدران، شبل، (2004)، نظم التعليم في الوطن العربي، ط1، الإسكندرية، دارالمعرفة الجامعية.
- زايد، مصطفى محمد، (1983)، نظريات التعليم وتطبيقاته التربوية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- حافظ، محمد صبري، والبحيري السيد محمود، (2006)، تخطيط المؤسسات التعليمية، ط1، القاهرة، عالم الكتب.
- حسونة، محمد السيد، (2011، 2012)، التخطيط لاستثمار المباني المدرسية لتنمية المجتمع المحلي في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة، دط، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- يوسف، طاهر جمعة طاهر، (2007)، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية "GIS"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- محمد، أحمد علي الحاج، (2003)، أصول التربية، دط، عمان، دار المناهج.
- مشافي، عوني عبد الهادي عثمان، (2008)، تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- سعد، محمود إبراهيم، (2011)، المخطط التعليمي (دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية)، دط، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- سعد، عبد المنعم فهمي، (2007)، التخطيط للتربية الاجتماعية، ط1، القاهرة، الدار الثقافية للنشر.
- سعيد، علي لفته، شعلان، إيمان عبد الحسين، (2014)، <<تقييم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الحيدرية(دراسة في جغرافية المدينة)>>، مجلة البحوث الجغرافية، العدد19، ص ص315-330.

- عبد الرزاق كمال نجيل، ويوسف نغم فيصل، (2007)، <كفاءة توزيع الخدمات التعليمية في منطقة الأعظمية>>، مجلة المخطط والتنمية، العدد16، ص ص32-53.
- فليسي، ليندة، (2011-2012)، واقع جودة الخدمات في المنظمات ودورها في تحقيق الأداء المتميز (دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة "بومرداس")، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، (2005)، مشكلات المدينة (دراسة في علم الاجتماع الحضري)، دط، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- شحاتة، حسن، (2004)، أساسيات التدريب الفعال في العالم العربي، ط4، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- غيث، محمد عاطف، (1995)، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، دط، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.
- غنيم، عثمان محمد، (2001)، التخطيط أسس ومبادئ عامة، ط2، عمان، دار صفاء.
- مواقع إلكترونية
- كردي، أحمد، (12/10/2010)، التخطيط التعليمي والبطالة، تم استرجاعها يوم: 2017/09/13، الموقع الإلكتروني

: <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/155016>

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2014، التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام 2014، تم استرجاعها في 2017/08/25 الموقع الإلكتروني: http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/ARAB-REGION_AR.PDF
- المعهد العربي للتخطيط، 2015، تقرير التنمية العربية، تم استرجاعها في 2017/08/04 الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-api.org/ar/publications.aspx>